

في الأمسية الرمضانية التي نظمتها نقابة المحامين اليمنيين - فرع صنعاء

نقيب المحامين يطالب بإلغاء جمعية وكلاء الدعاوى وفروان يشدد على تصويب وتصحيح أوضاع لجنة التحكيم العمالية

<p>المحاماة - خاص طالب نقيب المحامين اليمنيين - عبد الله محمد راجح - وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية والعمل بإلغاء ترخيص الكيان الذي ينخرط فيه العديد من وكلاء الشريعة أو ما يسمى جمعية وكلاء الدعاوى مبررا مطالبة تلك بقرار وزير العدل رقم (١٢٧) لسنة ٢٠٠٩م الصادر في يوليو من العام الجاري القاضي بإصدار لائحة معالجة وتثبيت أوضاع وكلاء الدعاوى (وكلاء الشريعة) والتي تخول لنقابة المحامين إصدار التراخيص بموجبه يحق للحاصل عليها مزاوله مهنة وكيل الدعاوى (وكيل الشريعة) وفقاً لقانون المحاماة . وأوضح راجح في الأمسية الرمضانية التي نظمتها نقابة المحامين اليمنيين - فرع صنعاء - مساء يوم الثلاثاء ١١ رمضان ١٤٣٠هـ</p>	<p>والتي حضرها حشد من المحامين ورئيس هيئة التفتيش القضائي بوزارة العدل ورؤساء ووكلاء المحاكم والنيابات الابتدائية والاستئنافية بالأمانة ومحافظات عدن وصنعاء والجوف وعمران - ان لائحة معالجة وتثبيت أوضاع وكلاء الدعاوى ستمنع الدخلاء والمتطفلين على مهنة المحاماة من الترافع أمام المحاكم دون حيازة ترخيص من نقابة المحامين مطالباً في الوقت نفسه وزارة العدل والنيابة العامة بتوجيه المحاكم والنيابات العامة للعمل بموجب اللائحة التي سنتهم في الارتقاء بمهنة المحاماة وتطوير العمل القضائي وتحقيق العدالة للمواطنين وتعزيز حقوق الإنسان. وتطرق راجح إلى مجمل الصعوبات والمعوقات التي تقف كحجر عثرة أمام تطبيق</p>	<p>المادتين (٥، ٦٠) من قانون المحاماة اللتين تلزما الجهات المختصة والرسمية بالمصادقة على المحررات والعقود الصادرة عن المحامين. وكان راجح - قد استعرض في مستهل الأمسية التي قال أنها تقليد سنوي - للتعزير العلاقة بين المحامين ومنتسبي السلطة القضائية باعتبارهم شركاء في تحقيق العدالة للمواطنين، وأكد على ضرورة تعزيز التفاهم بين القاضي والمحامي لما فيه المصلحة العامة . من جانبه أكد رئيس هيئة التفتيش القضائي الدكتور/ عبد الله فروان في كلمة ألقاها بالنيابة عن وزير العدل الدكتور غازي شائف الاغبري على أهمية اللقاءات التي تجمع أعضاء السلطة القضائية بالمحامين والتي تركز لمناقشة القضايا التي تهم الجانبين بما يساهم في تحسين أداء العمل القضائي منوهاً بالدور</p>
---	---	--

الرقابي لهيئة التفتيش على أداء القضاة في محاكم الجمهورية وكذا النظر في الشكاوى التي تصل إليهم من نقابة المحامين وغيرها بخصوص أداء بعض القضاة في المحاكم.
ودعا فروان المحامين إلى التنسيق والمشاركة في مناقشة قانون التوثيق المعروض حالياً على لجنة العدل والأوقاف بمجلس النواب ليستنى تطبيق نصوص القانون على أرض الواقع مشدداً على ضرورة إيجاد تعاون وشراكة بين السلطة القضائية و المحامين للقيام بواجبهم فيما يخص تصويب وتصحيح أوضاع لجنة التحكيم العمالية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التي تحدث في أحيان كثيرة إشكالات تمس المواطن أو العامل وفيما يخص لائحة معالجة وتثبيت أوضاع وكلاء الدعاوى أكد فروان على أهمية تطبيق القانون على وكلاء الشريعة.

تكليف المحاميان الاصبحي والشرجبي لمتابعة تنفيذ لائحة أوضاع وكلاء الدعاوى

<p>المحاماة - خاص اصدر نقيب المحامين اليمنيين الأستاذ/ عبد الله محمد راجح القرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩م بشأن تنفيذ لائحة أوضاع وكلاء الدعاوى "وكلاء الشريعة" والقاضي بتكليف المحامين محمد قاسم الاصبحي - محمد حزام الشرجبي بمهام استلام كافة الوثائق والسجلات الخاصة بوكلاء الدعاوى</p>	<p>"وكلاء الشريعة" الذي سبق قبولهم وقيدهم ومنحهم تراخيص مزاوله المهنة من وزارة العدل وفقاً للقوانين النافذة قبل صدور القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٩م بشأن تنظيم مهنة المحاماة وإعداد سجل خاص لقيود وكلاء الدعاوى "وكلاء الشريعة" وإعداد نموذج خاص للتراخيص التي سيتم إصدارها من النقابة وإعداد النماذج الخاصة بالإجراءات المطلوبة</p>	<p>إبتداءً من تقديم الطلب وحتى قبول الطلب والفصل فيه.... هذا وقد استند القرار على قانون المحاماة رقم (٣١) لسنة ١٩٩٩م وعلى النظام الأساسي للنقابة وبناءً على قرار وزير العدل رقم (١٢٧) لسنة ٢٠٠٩م بإصدار لائحة معالجة وتثبيت أوضاع وكلاء الدعاوى "وكلاء الشريعة".</p>
---	---	--